ثلاثة أبناء يقتلون والدهم ويحرقون جثته

(تمكنت الأجـهـزة الأمنيـة في دمت من القـبض على شابين واختهم بعد ساعات من العثور على بقايا جثة متهمين بقتلها ورميها في سائلة وادي بناء المارة على مشارف المدينة .الجثة التي عثر عليها مواطنون وابلغوا الأجهزة الامنية كانت مشوهة الى حد كبير ولم يكن باقي منهـا إلا الرأس ، وبعـد سـاعـات من التـحـري للاجهزة الامنية تم إلقاء القبض على اولاد المجني عليه وهم (صالح) وهم احمد و محمد واختـهم (ب) .. وبحسب مانقل موقع " حشد نت"فان الاعترافات الاولية كشفت ان الابناء الثلاثة اتفقوا على قتل اباهم .. عن طريق توجيه عدة ضربات له بالرأس .. ومن ثم قاموا بجمع " الحطب" واطارات السيارات واحراق جثته في حوش المنزل في قرية متاخمة لمديرية دمت .. وبعد أن انتهوا من احراق جثته قاموا بأخذ ما تبقى منها في اكياس بلاستيكية ورموا بها في سائلة الوادي.وبحسب المعلومات التي نشرها" حشد نت " فأن الابن احمد وعمره ١٧ سنة ومحمد وعمره ٢٠ سنة والفتاة (ب) وعمرها ٢٢ سنة شاركوا جميعا في الجريمة التي تمت ما بين الساعة التاسعة والعاشرة من مساء يوم أمس الاول وكـانت الجـريمة قـد روعت ابناء المدينة من هول وقوع مثل هكذا جريمة ....

إلقاء القبض على عصابة تقوم بأعمال تخريبية وقطع كابلات الهاتف الثابت

□ أكد المقدم صادق صلاح المقيلي، مدير أمن مديرية الرضمة بمحـافظة إب، أنه تم إلقـاء القبض على مجـمـوعـة عـصـابة تقوم بالأعمال التخريبية وقطع كابلات الهاتف الثابت للاتصالات بالديرية أكثر من شـهرين ورجال الأمن يطاردونهم حتى تم القبض على (٧) أشـخـاص، وفـرار (٣) أشـخـاص من العـصـابة المكونة من (١٠) أشخاص.

وأشار المقدم صادق صلاح المقيلي إلى أنه تم خلال التحقيق مع العصابة الاعتراف بإحراق الكابلات وإخراج مادة النحاس ليتم بيعها، كما اتضح من التحقيقات معهم أنهم عصابة كبيرة منتشرة في مديريات السدة والنادرة وسمـارة، ولهم فـتـرة طويلة يقـومـون بالأعمال التخريبية وقطع الكابلات وإلحاق أضرار مادية بالاقتصاد الوطني، وقد بلغت تكلفة الكابلات (٢٠) مليون ريال قيمة الألياف الضوئية.

وفي ختام تصريحه أكد على أهمية الإسراع في ضبط بقية أفراد العصابة في المديريات، والمتهمين بالأعمال التخريبية، وسرعة البت في قـضـايا المضـبـوطين وإحـالـتـهم إلى الجـهـات المخـتـصـة لينالوا جزاءهم، وسيتم التنسيق مع الأجهزة الأمنية بالمديريات الأخرى كي يتم القبض على بقية أفراد العصابة والقضاء عليها.

مدير عام السجن المركزي بمحافظة عمران يتحدث لـ« قضايا وناس »:

▣ سنعمل وفق رؤية جديدة للنهوض بوضع نزلاء السجن ومعالجة مشاكلهم

▣ « ٤٠٠-٦٠٠ » نزيل داخل السجن ما بين ذكور واناث تقدم لهم رعاية صحية وغذائية

كتب/ معين حنش

■ ،، أكد الرائد محمد صالح سران – مدير عام السجن المركزي بمحافظة عمران أن أكثر القضايا الواردة إلى السجن هي قـضـايا القـتل.. حيث يصل عدد السجناء والسـجينات ما بين «٤٠٠–٦٠٠» سـجين ذكور وإناث.

وأوضح مدير عام السجن المركزي في لقاء لـ«قضايا وناس» ينشر لاحقاً أن هناك رؤية جديدة لتحسين سير العمل في السجن وبالمساواة بين جميع النزلاء ومتابعتهم ومعرفة أهم مشاكلهم وأهمها إيقاف البت في قضاياهم.

وأشار الرائد محمد سران إلى أن هناك خطة جديدة للنهوض بالأداء وتقديم الخدمات وذلك بالتنسيق مع مدير أمن المحافظة والذي يتفاعل من مع حل كافة مشاكلنا بالاضافة إلى وضع التدابير الأمنية اللازمة المرافقة للسجناء أثناء نقلهم إلى المحاكم والنيابات تحسباً لأي مخاطر تهدد أمن السجناء أثناء نقلهم إلى تلك الأماكن.

وأضاف الرائد سران إلى أنه تم وضع خطة وذلك لتقديم الرعاية الصحية للسجناء عبر المركز الصحي في السجن وكذا متابعة الرعاية الغذائية للسجناء والتي تم صرفها من قبل مصلحة السجون للنزلاء كما هي مصروفة للعاملين بشكل متساوي.

ونوه مدير السجن المركزي بعمران بأنه يتم الاهتمام بالسجناء منذ توليه إدارة السجن حيث يتم عزل السجناء من الأحداث عن السجناء الآخرين في عنابر مخصصة بالإضافة إلى أنه يتم متابعتهم على اكمال تعليمهم في جميع المستويات الدراسية ولازال في الاشراف عليهم بين الحين والآخر.

وبين الرائد محمد سران أنه يوجد معمل خياطة وكذلك ورشة نجارة ولكن لا توجد أي إمكانيات مالية ومادية لتشغيل هذه المعدات وإيجاد كادر مؤهل لتدريب وتأهيل السجناء مطالباً الجهات ذات الاختصاص بدعم إدارة السجن ومساعدتها في تفعيل معمل الخياطة وورشة النجارة لأخراج السجناء صالحين في المجتمع.

من المحـــــاكم

صديق يوقع بصديقه إلى السجن

تحقيق/ ابراهيم الوادعي

حظ مشؤوم قاده إلى هناك.. إلى ذلك المكان والموعد المشؤوم ايضا .. قبل ان يضعه اخيرا في السجن.. لم يبق في تلك الغرفة سوى لبضع دقائق بعدها قضى شهوراً في سجنه.

ولم يلتق بها إلا هناك حتى أن ملامحها لم تحفر في ذاكرته ويكاد يجهلها كلما التقيا في ساحة القضاء .. حاول افهام الشرطة دون جدوى بانه ليس مذنبا وأنه لم يمض على وجوده قبل مداهمة الشرطة للمكان سوى دقائق معدودة .

ومع ذلك لم يجد تصديقا ،ولم يلق كلامه واستغاثاته آذانا صاغية ، وأحيل مع آخرين إلى المحاكمة ، وفي الطريق إلى النيابة للتحقيق معه كان مايشغل نزار هو كيف ستتفهم زوجته واطفاله الوضع؟ ماذا سيقول الناس عنه؟ اهل زوجته ماذا سيقولون؟ اهله هل سيقفون إلى جانبه ؟ اسئلة جائرة بقيت اجاباتها غامضة ومقلقة في هنة لايملك لها اجابة شافية.

يروي نزار ماحصل معه بقوله:اتصل بي صديقي ليطلب مني مالا ،وأخبرني بأنه يريدها بشكل مستعجل فهو في ورطة ،والموقف لايحتمل التأخير ، فلبيت نداءه وأغثته بالمال كأي صديق يفعل مع صديقه،وليتني لم اعرفه قط وليته لم يتصل بي .

يواصل نزار حديثه إلى القاضي مقسما بأن مايقوله هو الحقيقة بعينها :استغربت لتحديده مكان اللقاء في فندق ،مع اني اعرف ان له بيتا وهو يقيم فيه،ولكني تجاهلت الامر ولم أسأله ، وتركز همي على الوصول إليه ومعرفة ماهية الموقف،ذهبت ومعي المال،وفي الطريق كنت احث سائق الاجرة على الاسراع وأنا لا أدرك انني استعجل هذا المصير المشئوم ، وصلت إلى الفندق المقصود ووجدت صديقي في انتظاري ،ودلفت إلى غرفته ففوجئت بفتاة جالسة على السرير، لم اسأله من هي وتركز همي على التفاهم مع صديقي حول ماهية الغرض الذي يريد منه المال وكيفية رده وامور اخرى متعلقة بهذا الجانب.

كل هذا الحديث جرى بين وبين صديقي والفتاة جالسة في مكانها تستمع إلينا ، انهيت حديثي إليه ولم ادخل إلى موضوع الفتاة بالمرة ،فالجواب معروف لدي لقاء محرم ومتعة زائفة،حتى اني لم أؤنب صديقي وعزمت على تأخير ذلك إلى وقت مناسب ، وبينما انا اهم بفتح باب الغرفة للخروج ،داهمتنا الشرطة واقتادتنا جميعا إلى القسم وهناك باشروا التحقيق معي على انني متهم بالرذيلة، وبرغم تأكيد صديقي والفتاة لماقلته إلا أن الشرطة اعتبرت ذلك محاولة للتحايل منا وتحميل القضية لواحد بدل ان يشيلها اثنان.

وما إن اكمل نزار سرد حكايته حتى بادرت الفتاة التي كانت متواجدة بالقاعة مقبوضا عليها إلى دعم موقفه وأيدت كلامه ،وقالت بأنه لم يمكث بالغرفة إلا دقائق معدودة وأتى بمال لصديقه ،وأضافت بأنها لم تره إلا في تلك الليلة ،كما انه رفض عرض صديقه له بالبقاء.

اصدر القاضي حكمه ببراءة نزار من التهمة التي ألصقت به وحكم في نفس الوقت على صديقه والفتاة بالسجن ٦ اشهر بتهمة الاختلاء غير الشرعي ،وفيما كان القاضي يتلو حكمه كان نزار يلعن في نفسه الساعة التي قادته إلى ذلك المكان ويحمل على صديقه الذي تسبب له في هذه الفضيحة غير المتوقعة، وأودعه السجن شهرا أو يزيد.

وفيما كانت الشرطة تفرج عن نزار بموجب حكم القاضي كان ذهنه مشغولا كيف سيقابل زوجته وهل هي الاخرى ستؤمن بحكم القاضي ،أم أن لها حكما آخر.

أحوال وطن .. لصوص الأحلام

د/ مجاهد صالح الشعبي*

،، من حق أي إنسان على وجه البسيطة أن يحلم وأن يرى حلمه يتحقق، وهو ما حلم به شباب التغيير عندما بدأوا صرختهم في وجه الفساد والظلم والحياة البائسة التي يحيونها، والتي تشعرهم بنوع من الاغتراب الذي كان من أهم أسباب خروجهم إلى ساحات التغيير، في هبة لم تشهدها اليمن من قبل. بالمقابل ليس من حق أي إنسان كائناً من كان أن يسرق من هؤلاء الشباب أحلامهم وثورتهم، أيا كانت مبررات أو مسميات أو طموحات ذلك الكائن أو تلك الشخصيات السياسية والعسكرية والقبلية - التي سطت على أحلام الشباب في التغيير والإصلاح- فتلك الشخصيات كانت إلى وقت قريب ولا زالت تمثل عناصر مؤثرة وفاسدة في النظام، وترساً من تروس الفساد والظلم مهما حاولت تحسين صورتها السلبية التي رُسمت وترسخت في الذهنية اليمنية، حتى وإن كانوا ممن يرتدون ثياب المعارضين لهذا النظام فجميعهم - السلطة والمعارضة - يمثلون النظام المراد تغييره.

وبالتالي فما خروج الشباب للمطالبة بتغيير واقعهم ورفض ما رزحوا تحت نيره عقوداً من الزمن من تهميش وإقصاء وبطالة إلا رفضا صريحاً لكل ما يتعلق بهذا الواقع الذي نرفضه جميعا، بل ونطالب بتغـيـيـره منذ زمن على الرغم من أن أصواتنا لم تكن مسموعة بل ومستهجنة من قبل المنتفعين من النظام – والذين يقـبـعـون اليوم في خـيـام مـهلهلة في الساحات في حـالة من البراغماتية السياسية المقيتة، والتي أعطتهم الحق في اللعب على الحبلين بل وعلى عدة حبال إن أمكن، في حالة من الالتفاف السياسي غير المقبول من أمثال هؤلاء الأشخاص تحت مسميات ومبررات عدة من بينها كما قال أحدهم : بأنه يسوق لنفسه سياسيا، فالمستفيدون مما كان حاصلاً ويحصل في ظل النظام الراهن كانوا يقـفـون في وجـوهنا في أكثر من مناسـبـة في محـاولاتهم المستـمـيتة في الدفـاع عن النظام وإثنائنا عـمـا نحن مقتنعين به وما طالبنا به، وما نؤمن به من ضرورة التغيير السلمي القائم على الحـفـاظ على أمن واسـتـقـرار الوطن، ووحدته أرضـاً وشعبا، فمن غير المقبول القول بأن هناك أشـخـاصـاً ينتمون إلى هذا الوطن ليسوا مع التغيير، الذي هو سنة الله في خلقه وسمة من سـمـات الحـيـاة بمـخـتـلف جـوانـبـها وأشكالها، مع التسليم بضـرورة الاخـتـلاف في آليات هذا التغـيـير وقناعة كل طرف من أطراف العمل السياسي بمن فيهم الشباب الذين يمثلون الحلقة الأضعف سـيـاسـيـا، لسبب وجـيـه مـفـاده أن الأحـزاب – اللقاء المشترك وحزب الإصلاح على وجه التحديد قد استثمروا الوضع في الساحات واتخذوا الشباب في الساحات مطية للوصول إلى مآربهم وأهدافهم أيا كان نوع تلك الأهداف والمآرب، وما حدث في حي الحصبة في العاصمة صنعاء الشهر الماضي ليس ببعيد، وما شهدناه من قتال وتدمير للممتلكات العامة والخاصة من قبل بعض الأفراد الذين حاولوا وما زالوا يحاولون السطو على ثورة الشباب وهو مـا أفقـدها زخـمـها ونقـاؤها من خـلال قتل المواطنين الأبرياء وهو ما يمثل دليلاً دامغاً على أن آلية التغيير السلمي هي الآلية المثلى والمناسبة لليمن خلال هذه الفترة على وجه التحديد، وليس العنف والاقتتال.

وكم ترددت كثيراً في كتابة هذا المقال الذي يمثل في محتواها نقلا موضـوعـيـا للواقع الحـاصـل في الساحـات الذي تجنب الكثيـرون الحـديث عنه، أو حـاولوا السكوت عنه من باب مـداهنة بعض الشخـصيات العسكرية أو القبلية أو السياسية التي تمثل الحالة المراد الحديث عنها – من منطلق أنهم يحمـون الثورة كما يحلو للبعض التنطع بذلك القول غير المنطقي وغير المقبول- ومن منطلق الحـرص على أن أدلي بدلوي في هذه المرحلة الزمنيـة الحـرجـة والحـاسـمـة التي تمر بها اليمن – والتي يحلو للبعض تصنيف الآخرين ووضعهم تحت خانة من ليس معي فهو ضدي – ، رأيت من واجبي الوطني أولاً والأكاديمي ثانياً أن أزجي النصيحة الخالصة لوجه الله تعالى لأبنائي وإخـواني الشباب في ساحات التغيير في مختلف المحافظات، وبصوت عالٍ ملؤه خوف على هؤلاء الشباب بالقول لهم : احذروا الصعود لأحلام، ممن حاولوا إنتاج أنفسهم مـرة أخرى والتسويق لأنفسهم للمرحلة القادمة، والاستفادة مما يدور الآن في ساحات التغيير من اكتساح موجة التغيير التي قادها الشباب المستقل النقي منذ الوهلة الأولى. فما تعج به الساحات منذ أكثر من ستة أشـهـر من حراك سياسي ومطلبي نحو التغيير في أحد وجوهه، يمثل في الوجه الآخر عملية التفاف وسرقة واضحة لأحلام الشباب الذين خرجوا بشعارات مطلبية، وهذا لا يعني أنه كان من المفـترض بهم الاسـتـمـرار في مطالبهم ورفع سـقـف تلك المطالب حتى وإن وصلت إلى المطالبة باسـقـاط النظام ورحيله – وهي بطبيعة الحال مطالب مشروعة لجميع أبناء اليمن– مـادامـوا ملتزمين بسلمية ونقاء تلك المطالب وعدم الاتجاه بها نحو التصعيد والعنف الذي لا يخدم أحداً بقدر ما يخدم من أسميتهم بلصوص الأحلام والذين يمثلون في أغلبهم جموعاً من عناصر أحزاب اللقاء المشترك عموما والتجمع اليمني للإصلاح تحديدا، سعوا إلى سرقة أحلام الشباب الثائر على الظلم والفساد الذي أضر كثـيـرا باليمن واليمنيين، وأنا هنا لا أتحدث عن جموع الشباب المستقلين ممن بدأوا بهذه التظاهرات العارمة الذين خرجوا عن قناعة بما يقومون به، ولكنني أتحدث عمن اتخذ الشباب مطية للقفز والانقضاض على السلطة، وأقول أن تلك الأحزاب وقياداتها – العسكرية والقبلية – التي فشلت على مدى أكثر من عشرين عـامـاً في الوصـول إلى السلطة وإزاحة الحزب الحاكم – وهو ما تستوعبه جيدا تلك القيادات، بل وتعلمه علم اليـقـين– فـتـلك الأحـزاب كـانـت ولا زالت ترزح في حـالة من الانحسـار الجـمـاهيري لم تمكنها من تنفيذ تهديداتهـا في كل انتـخـابات بالخـروج إلى الشـارع، وأخـرهـا مـا هددت به في الانتخابات النيابية التي كان مزمعاً إجراؤها في ٢٧ ابريل ٢٠٠٩ والتي أُجلت بناء على اتفاق سياسي بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقـاء المشـتـرك، بما يتـوافق مع أجندات كل طرف، بعـيـدا عن المصلحة الوطنية التي يتغنى بها كل منهما، وهم في حقيقة الأمر براء منها ولا يحرصون عليها.

أعود وأحذر الشباب من لصوص الأحلام الذين حاولوا ويحاولون سرقة أحلامهم التي كفلها لهم الدستور والانتماء إلى هذا الوطن، فـقـد يقـول الـبـعض أنني قـد بالغت في وصف هؤلاء بصـفـة اللصوصية، وأنا أقول لهم أن وصفي لمن يحاولون سرقة أحلام الشـبـاب بأنهم لصوص هو أكـثـر الأوصـاف تأدبا وإنصـافـا في تعاملنا مع هذه الفئة التي يمتلك أفرادها قدرة عالية على تغيير جلودهم كالحرباء والتلاعب بالأوراق السياسية، من منطلق أنهم بالفعل لصوص حاولوا ويحاولون الالتفاف على الشباب وتهميشهم وسرقة ثورتهم وأحلامهم وتجاوزهم والقفز إلى السلطة في حالة من الخبث السياسي الذي عهدناه في قيادات تلك الأحزاب ومن في شاكلتهم ممن انشـقـوا عن الحـزب الحـاكم وعـرض أنفسـهـم كمؤيدين وقيادات لثورة الشباب، وهو ما يلقي بمسؤولية ما يحدث على الحزب الحاكم في المقام الأول كونه لم يتعامل مع الشباب ومطالبهم بنوع من الجدية والتجاوب السريع مع تلك المطالب وإنهاء الأزمة منذ بداياتها، لكنه تجاهلهم حتى في مبادراته المتعددة، فهو بذلك الأداء لم يوفق في إدارة الأمر، وهو ما ترك الفرصة سانحة للقاء المشترك لاستثمار هذا الخطأ الفادح الذي وقع فيه الحزب الحاكم،فلو توجه إلى الشباب متجاهلا اللقاء المشترك لكان أحسن صنعاً. واللقاء المشترك في المقام الثاني من خلال استشاره لما حدث متمثلاً في محاولاته الحثيثة للوصول إلى السلطة عبر السطو على أحـلام الشـبـاب وتجـيـيـرها لحسابه، وليس عـبـر صناديق الانتخاب التي تعلم قيادته جيدا بأنها عاجزة عن إنجاز ذلك التغيير عن طريق الانتخابات فما كان منها إلا أن استغلت الشباب لتحقيق ما تصبو إليه وهو الوصول إلى السلطة من خلال سرقتهم لأحلام الشباب في الساحات، فالسلطة والمعارضة مسئولتان مسؤولية كـاملة عـمـا يجـتـاح اليمن من ظاهرات مثلت ثورة على الوضع القائم، قد تتحول إلى أعمال عنف واقتتال قد يصل بالبلد إلى حد نشوب حرب أهلية لا طائل منها سوى تفكيك اليمن وانفجار بؤر التربص بالوطن من حوثيين وقاعدة وانفصاليين، وهو ما يحلو للبعض من أنصار من سرقوا أحلام الشباب القول بأن تلك البؤر ما هي إلا فزاعة يستخدمها النظام لإخافة أبناء الشعب من مغبة مناصرة الشباب، وهو قول لم يرق إلى مستوى المسؤولية الوطنية والأمانة العلمية المجردة، فالتـحـذير مما ترتكبه أحزاب اللقاء المشترك وقـيـاداتها من انقـضـاض وسطو على أحـلام الشـبـاب وركوب موجة التغيير والتشدق بأنهم من يدعم الشباب والثورة واجب وطني، فهم في حقيقة الأمر من سرق من الشباب ثورتهم وأحلامهم في مسرحية هزلية أجـهـضـت تلك الثورة، وتجـسـدت شـخـوصـهـا في انضمـام بعض القيادات العسكرية والسياسية والقبلية – ممن هم أساس الفساد في النظام الحالي – فهم من قتلوا وسحقوا أبناء الشعب ونهبوا حقوقهم وأراضيهم وصادروا آدميتهم في العديد من الأحداث والقضايا التي يندى لها الجبين، وإذا بهم اليوم يتحدثون عن الثورة وحقوق الشباب في المطالبة بالتغيير ودعمهم لثورة الشباب – كما يقولون– في حالة من العمى السياسي الذي أصاب تلك العناصر قبل أن تصيب بعض الشباب ممن رحبوا بهم في ساحات التغيير واستقبلوهم استقبال الفاتحين، في حين أن انضمام تلك العناصر إلى الساحات هو ما أدى إلى إفراغ ثورتهم من مضمونها ومحتواها السامي الذي كنت أتمنى أن يستمروا في مطالبهم واعتصاماتهم والضغط على النظام الحاكم في ميادين وساحات التغيير لا أن ينجروا خلف شعارات دموية وقاتلة تنفثها تلك العناصر التي تفتقر إلى أبسط صور الوطنية والخوف على اليمن تحت مبررات التصعيد والزحف وغيرها من المسميات والشعارات التي حاولوا تعبئة الشباب وشحنهم بتلك الشعارات المثيرة والمفزعة والتي أودت بحياة الكثير من هؤلاء الشباب، في حين أن عتاولة المعارضة ورموزها المتكلسة والمعتقة يقبعون في قصورهم وفللهم ومنازلهم تحت حراسات مشددة في حالة من السادية السياسية والتلذذ بما يحدث على الساحة، من توهان سياسي يتخبط في أمواجه الشباب في حالة من عدم التوازن وعدم القدرة على الفكاك من سيطرة ميليشيات بعض الأحزاب المتشددة ولجانها الأمنية وغير الأمنية، ولعل ما أُعلن عنه من مجلس انتقالي يوم ١٦ يوليو ليمثل وبصورة واضحة وجلية البرهان الدامغ على لصوصية من أعلنوه، وبأنهم قد أكدوا فرضيتي التي بدأت بها هذا المقال، فمن ينظر ويتمعن في أسماء المجلس الانتـقـالي المعلن يجد أن اغلبهم ممن كانوا من أقطاب النظام ومن أفـسـدوا الحـيـاة السـيـاسـيـة والعـامـة على حد سواء،واليوم يقدمونهم كبديل عن هذا النظام، متجاهلين جموع الشباب المستقلين الذين خرجوا بتلقائية وعفوية تحسب لهم في بداية الأمر،ولعل ما يلفت النظر هو استيعاب الشباب مؤخرا بأنهم مغرر بهم من قبل تلك الأحزاب ، وبأن ثورتهم قد سرقت منهم وهو ما أكده البيان الصادر عن عشرات التكتلات التي كانت تعج بها الساحات من الشباب المستقلين، منددين ومستنكرين ما أعلن عنه من مجلس انتقالي لا يمثلهم في حقيقة الأمر بل يمثل مجموعة من سطوا على ثورتهم ونسبوها إليهم من أحزاب متطرفة وشخصيات قبلية وقيادات عسكرية لا هم لهم سوى الوصول إلى السلطة مهما كلفهم الأمر.

كما أقول للشباب أن من سرق ويحاول سرقة أحلامكم هم أنفسهم من كـانوا ينتـمـون للـحـزب الحـاكم والنظام الحـالي الذين شكلوا أدوات فساد وإفساد له وللحياة العامة والسياسية على حد سواء، واليوم نجدهم يتباكون على هذا الوطن ويذرفون دموع التماسيح، متناسين أنهم من ساهم وبقدر كبير في إفساده وتدميره – سواء حين كـانوا في السلطة، أم وهم يهـرولون إلى سـاحـات التغـيـير ويعرضون أنفسـهـم كدعـاة للتحرير والثورة، في مـحـاولة بائسة للهروب من مـحـاسـبـة الشـعـب لهم على مـا ارتكبوه من أخطاء وجرائم لن تسقط بمجرد هروبهم إلى الساحات والانضمام إلى شباب التغيير، فهم بذلك يستغفلون الشباب ولا يحترمون عقولهم ومطالبهم العادلة، فمن غير المقبول أن يستمر هؤلاء في السخرية من عقول ومطالب الشباب في الساحات، ومحاولاتهم المكشوفة للالتفاف عليهم وتقديم أنفسـهـم كبديل للنظام الذي كانوا من أقطابه ومن المتسببين في الفساد والظلم اللذين دفعـا الشباب للخروج والثورة عليه.

وختاما أرجو من كل شاب من غير الحزبيين أو حتى من الحزبيين – ممن اسـتـطـاعـوا الفكاك من أسـر أحـزابهم – تغليب مـصـلحـة الوطن قبل كل مصلحة شـخـصية أو حزبية، وأن يتنبهوا لما يحاك حولهم من مؤامرات والتفاف لا يقل خطورة عما يواجهونه من قمع وما تعرضوا له من قتل، وأن لا يدعوا الفرصة لهؤلاء اللصوص – الذين سرقـوا حياتهم وحياتنا جميعا ردحا من الزمن – في أن يسرقوا منهم أحلامهم وحقهم في أن يحيوا حياة كريمة تضمن لهم آدميتهم وحريتهم وحقوقهم أيا كان نوعها، فالحذر كل الحذر من لصوص الأحلام..... وللحديث بقية.

● أستاذ العلوم السياسية والخبير في إدارة الانتخابات والتحول الديمقراطي.

استشارة

هشام عبدالفتاح بازرعة

الاستملاك للمنفعة العامة

● هل يجوز للجهات الحكومية أن تستملك أملاكاً خاصة إذا اقتضت الضرورة ذلك؟

●● بمقـتـضى نص المادة (١)من القـانون رقم (١) لسنة ١٩٩٥م فـإنه يجـوز للوزارات والهيئات والمصالح والمؤسسات العـامـة عند الإضطرار أن تسـتـملك للمنفـعـة العـامـة وبتعويض عادل وفقـاً لأحكام القـانون العـقـارات بما فـيـهـا الأراضي وذلك لـتـنـفـيـذ مشاريعها ذات النفع العام.

والاستملاك يتم وفقاً لخطوات يحـددهـا القـانون إذا يبـدأ رضـائياً ويتم الإتفاق مع مالك العقار على استملاكه وبرضائه بعـوض عـيـني أو نقـدي وبما تقدره لجنة التقدير ويكون قرار لجنة التقدير نهائياً وغير قابل للطعن فيه إذا وافق عليه كتابة أو بمضي عشـرين يوماً على تبليغهما به دون إعتراض عليه لدى اللـجـنـة وفي حـالـة الاعتراض اعتبرت إجراءات الاستملاك الزمني ملغاة ويتم اللجوء الى القضاء لإجراءات الاستملاك القضائي حيث يتم تقديم طلب الاسـتـمـلاك الى محكمة الاستئناف بالمحافظة التي يقع العـقـار في دائرتها وتحـدد مـحـكـمـة الاسـتـئـنـاف مـوعـد نظر طلب الاستـمـلاك خـلال مدة لاتزيد عن خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيله وتشعر دائرة السجل العقاري بعدم إجراء أي تصرف وتدعو الطرفين لحـضـور الجلسـة المحددة على أن تقوم محكمة الاستئناف بالتحقيق في أول جلسة من توافر شروط المنفعة العـامـة، والإضطرار للاسـتـمـلاك وخلو الطلب من أي شكل من أشكال التعسف وتقـوم مـحـكـمـة الاسـتـئـنـاف بتكليف لجنة التقدير بتقدير قيمة التعويض العادل خلال مدة لاتتجاوز شهر من تاريخ الإحالة.

هذا وقـد نصت المادة (٩)من قـانون الإسـتـمـلاك للمنفـعـة العامة على ما هو آت:

١- تفـصـل المحكمة في طلب الاسـتـمـلاك على وجـه الاستـعـجـال متـحـرية العدل والحق إن لم تتمكن من الوفاق بين الطرفين.

٢- يتـحـمل طالب الاستـمـلاك كافة مصـاريف إجـراءات طلب الإستملاك.

٣- يتـحـمل طالب الاستـمـلاك تعـويض صـاحـب العـقـار عن مالحقه من مصاريف وأتعاب المحـامـاه إذا حكمت المحكمة برفض طلب الاستملاك.

● المستشار القانوني